**مقرر مقدمة في السياسات الاقتصادية**

**التكليف النصفي**

**السؤال:** اكتب في الآثار الاقتصادية لكل من القروض الداخلية والخارجية؟

**الخلفية:**

ان العجز المالي (عجز الميزانية) في الاقتصاد هو الحالة الذي تنفق فيه الحكومة أكثر من إيراداتها, تلجأ الحكومة الى اتخاذ تدابير مختلفة للتغلب على النقص في الميزانية. حيث يمكن أن يتمثل عجز الميزانية في طباعة اوراق نقدية جديدة اوالاقتراض المحلي اوالاقتراض الخارجي (فيشر و استرلي, 1990). و ان عملية تمويل العجز من خلال طباعة أوراق نقدية جديدة من قبل البنك المركزي يزيد من المعروض النقدي ، ويخلق ضغوطا تضخمية و خفض معدل الفائدة. و حيث ان طباعة الوراق النقدية تحتاج الى قرار سيادي مرتبط بمتغيرات دولية لمعظم الدول فان معظم البلدان التي تعاني عجز الميزانية تلجأ لتمويل عجز الميزانية من خلال القروض المحلية ، بيع سندات نقدية، او السندات الفيدرالية قصيرة الأجل ، شهادات الادخار... إلخ. هذا النوع من تمويل العجز يزيد من سعر الفائدة ويزاحم الاستثمار في القطاع الخاص. كما قد تلجأ الحكزمات في حال وجود عجز كبير في الميزانية الى الاقتراض الحكومي من المصادر الخارجية. فالاقتراض الخارجي هي طريقة مستخدمة على نطاق واسع لتمويل العجز المالي في العديد من البلدان النامية لان أسواق رأس المال المحلية صغيرة للغاية وفرص الاقتراض الداخلي محدودة أيضًا ، ولهذا السبب تقترض الحكومة من المصادر الخارجية إلى لسد العجز المالي. و تشير معظم الدراستالى ان تأثير العجز المالي على سعر الفائدة لا يعتمد فقط على مستويات العجز ولكن أيضًا على طريقة تمويل العجز, "حيث يؤدي الاستخدام المفرط لأي إجراء تمويلي للعجز إلى اختلال توازن الاقتصاد الكلي" (تشاكرابورتي ، 2002).

**الآثار الاقتصادية لكل من القروض الداخلية والخارجية:**

أن الحالة الكلاسية في الزيادة في الاقتراض الحكومي تخلق ضغطًا تصاعديًا على سعر الفائدة و تولد بدورها تأثير المزاحمة على الاستثمار الخاص ،ينما ان بعض علماء الاقتصاد يشيرون الى الزيادة في الاقتراض الحكومي ترفع سعر الفائدة ولكن هذه الزيادة تحفز الادخار و تكوين رأس المال, بحيث يتم تصوير هذه االحالة من "الادخار نتيجة الاقتراض عبى انه الارتفاع في الدين الحكومي وتغير مستويات الإنتاج والعمالة ومما يسبب زيادة في سعر الفائدة" (كالولوميا ، 2002). من ناحية أخرى ، تنص فرضية التكافؤ الريكاردي على أن الطلب لم يتغير من زيادة الدين الحكومي. هذا يرجع إلى حقيقة أن الناس يدخرون الأموال الزائدة لدفع ثمن الزيادة المتوقعة في الضرائب المستقبلية التي سيتم استخدامها لسداد الدين الحكومي ، وبالتالي لن يزيد المعدل الفائدة. و يصب اهتمام صانعو السياسات دائمًا بتدقيق و بحث و تحري العلاقة بين الدين الحكومي وسعر الفائدة. ووجد ان التاثيرات المتعلقة بالديون الحكومية الناتج عن الاقتراض سواء الداخلي او الخارجس وسعر الفائدة مقسم إلى أربعة فروع.

* أن الدين الحكومي لديه علاقة إيجابية كبيرة مع سعر الفائدة
* الشق الثاني وجد أن الدين الحكومي لا علاقة له معدل الفائدة
* يعتقد أن الدين الحكومي المتوقع أو المتوقع له تأثير إيجابي وهام على معدل الفائدة الآجل أو المتوقع
* لم تجد المجموعة الرابعة أي علاقة طردية بين الدين الحكومي وسعر الفائدة أثناء اكتشافها العلاقة العرضية العكسية بين سعر الفائدة والدين الحكومي

فمن الواضح انه أصبح الدين الحكومي وتأثيره على سعر الفائدة مشكلة للبلدان النامية بعد الثمانينيات ، وقبل هذه الفترة ، كانت البلدان النامية تقترض بسعر فائدة منخفض . و ان زيادة الدين الحكومي مرتبط بزيادة سعر الفائدة على المدى الطويل وارتفاع سعر الفائدة الناجم عن زيادة الدين الحكومي يؤدي إلى الانخفاض في الاستثمار ويقلل من نفقات الاستهلاك بشكل غير مباشر. و ان "الزيادة الدائمة في الدين الحكومي وضعت ضغوطا تصاعدية على معدل الفائدة ، والذي بدوره يغير سلوك الاستهلاك والادخار" (شتا ، 2017). على الرغم من أن تأثيرات الدين الحكومي على سعر الفائدة قد تميل إلى أن تكون صغيرة على المدى الطويل. لكن، إذا اقترنت الزيادة في الدين الحكومي بزيادة الاستهلاك الحكومي ، فإن سيكون التأثير أكبر .

**الخلاصة :**

توجد علاقة إيجابية بين إجمالي الدين الحكومي وسعر الفائدة الاسمي ، بينما توجد علاقة سلبية بين الخارج الدين الحكومي وسعر الفائدة الاسمي. وجدت النتائج علاقة سببية أحادية الاتجاه بين إجمالي الدين الحكومي ومعدل الفائدة الاسمي. الحكومة خفض معدل الفائدة الاسمي إلى التقليل من سداد الاقتراض الحكومي مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة. الإصلاحات يجب أن يتم تخفيف عبء الدين الحكومي وتثبيت سعر الفائدة.

**المراجع**

فيشر و استرلي, 1990.

تشاكرابورتي ، 2002.

كالولوميا ، 2002.

شتاء ، 2017